

موازنة 2026/2027: تسوية الدفاتر لا تكفي

الفائض الأولي لا يحقق التنمية ولا يحمي من المخاطر



موازنة 2027/2026: تسوية الدفاتر لا تكفي

الفائض الأولي لا يحقق التنمية ولا يحمي من المخاطر

يونيو 2026

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



كتبت الورقة مي قابيل وراجعها سلمى حسين ووائل جمال

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منظمة حقوقية مستقلة تعمل في مصر منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، وذلك من خلال أنشطة البحث والدعوة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية. للاتصال بالمبادرة: eipr@eipr.org

تناقش اللجان المختصة في مجلس النواب حالياً مشروع موازنة السنة المالية الجديدة، 2027/2026، الذي عرضه وزير المالية أمام البرلمان في 22 إبريل الماضي، تمهيداً للخروج بخطة للسنة المالية التي تبدأ في يوليو المقبل.

وتأتي مناقشة الخطة المالية للدولة في وقت تتزايد فيه التحديات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على مصر، فيما تستمر الحكومة في تطبيق سياستها التقشفية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، فترفع أسعار الوقود والكهرباء والمواصلات، بينما يضغط عليها صعود أسعار الطاقة العالمية والتحديات من زيادة أسعار الغذاء، بسبب الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وتأثيرها على حركة التجارة.

وبينما دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي الدول الأفريقية - في كلمته خلال قمة «أفريكا فوروارد» في شهر مايو الماضي - إلى «كسر الحلقة المفرغة» لأزمة الديون السيادية خاصة في الدول التي «باتت تنفق على خدمة الدين أكثر مما تنفقه على الصحة والتعليم مجتمعين»¹، يُظهر مشروع موازنة مصر للسنة المالية الجديدة أن نصيب فوائد الديون الحكومية من الناتج المحلي يفوق الإنفاق على كل من التعليم والصحة والأجور والدعم مجتمعين.

أما رئيسة صندوق النقد فقد أشادت خلال لقاءها بالرئيس المصري على هامش هذه القمة بالأداء الاقتصادي لمصر، فيما تعتمد مصر على مدى عشر سنوات من البرامج الاقتصادية للصندوق، وبشكل متزايد على الاستدانة الداخلية والخارجية مصدراً أساسياً لتوفير الموارد، الأمر الذي يؤثر بوضوح على تركيبة موازنة السنة المالية الجديدة، والتي تبتلع فيها الديون والتزامات سدادها وفوائدها ثلثي أوجه الإنفاق.

وبينما أثرت التوترات الإقليمية على سعر صرف الجنيه الذي تراجع من مستوى 47.7 جنيه للدولار في مطلع 2026 إلى نحو 52 جنيهاً للدولار حالياً، نتيجة خروج الأموال الساخنة من السوق المصري بتأثير الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وتداعياتها، ورغم توقعات التقارير الدولية لزيادة معدلات ارتفاع الأسعار العالمية، تفترض الموازنة الجديدة معدل تضخم لا يزيد على 9.3% مقابل 18% في مشروع موازنة السنة المالية المشوكة على الانتهاء. ويثور التساؤل حول أسباب تفاؤل السياسة المالية في هذه الأوقات العصيبة، والتي لا تشير إطلاقاً إلى احتمال انخفاض معدل زيادة الأسعار بل على العكس، بدليل قيام البنك المركزي المصري مؤخراً برفع الرقم المستهدف للتضخم إلى حدود 16 إلى 17 بالمئة في عام 2026.

تكن خطورة وضع تقدير غير واقعي للتضخم في أنه يعكس على كل تقديرات الموازنة، وبالتالي فإن المبالغ المخصصة للدعم مثلا ستكون أقل قدرة على توفير قدر من الحماية الاجتماعية إذا زاد التضخم عن المستهدف. كذلك ستقل القيمة الحقيقية لمخصصات الأجور والتعليم والصحة (وهي غير كافية من الأصل).

ويخفي هذا الوضع المخاطر المالية التي تترتب على ارتفاع معدل زيادة أسعار المستهلكين، حيث يوضح نفس البيان المالي لمشروع موازنة السنة المالية الجديدة أن زيادة التضخم عن النسبة المقدرة في الموازنة ستؤدي إلى رفع سعر الفائدة، مما سيزيد من تكلفة الديون. ويضيف البيان أن «كل 1% زيادة في الفائدة ترفع مدفوعات فوائد الدين بنحو 120 مليار جنيه»².

1 «السيسي: الديون تلتهم ميزانيات الصحة والتعليم في القارة السمراء»، جريدة أخبار اليوم، 12 مايو 2026، <https://akhbarelyom.com/D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%1/news/newdetails/4819958%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%85-%D9%85%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9>

2 البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2027/2026، وزارة المالية، ص 89.

انعكس هذا التفاؤل أيضاً في انخفاض الشديد لمخصصات دعم المواد البترولية بنسبة 79% في مشروع الموازنة، في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار البترول العالمية. ويشير التخفيض الكبير للدعم إلى احتمالات زيادة أسعار المنتجات البترولية مرة أخرى خلال الشهر القادم. ورفعت الحكومة أسعار الوقود والغاز والبوتاجاز في مارس الماضي بنسب تراوحت بين 14 و30 بالمئة، وبررت هذا القرار بأزمة الطاقة الناجمة عن التوترات الإقليمية. وتؤدي هذه الزيادات بالضرورة إلى رفع معدلات التضخم في أسعار المستهلكين.

من جانب آخر ارتفع دعم الكهرباء بنسبة 39% في مشروع الموازنة -والذي يفترض أن يغطي الفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع «المدعوم»- رغم الزيادات المتكررة في أسعار بيع الكهرباء، وكان آخرها في شهر إبريل الماضي عندما رفعت الحكومة الأسعار للشرائح الأعلى استهلاكاً في المنازل بنسب تتراوح بين 16% و28%، وللاستخدام التجاري بمتوسط 20%.³ ويعتبر مشروع الموازنة أن ارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء نتيجة للتغيرات الاقتصادية سبب في زيادة مخصصات الدعم.

وتخطط الحكومة في الموازنة لزيادة الدعم الموجه للسلع التموينية ودعم الأسر الأكثر احتياجاً عبر برامج الدعم النقدي «تكافل وكرامة». لكن قيمة هذا الدعم تظل هزيلة في مواجهة التضخم المتراكم خلال السنوات الماضية والمتوقع زيادته خلال العام الجاري (2026). ولا تقترب أنواع الدعم المقدمة -سواء كانت سلعية أم نقدية- من توفير نصف القيمة التي تكفي الاحتياجات الأساسية للأسرة وتبقيها فقط على خط الفقر، حيث لا تزيد قيمة الدعم بنوعيه لأسرة من أربعة أفراد عن 3500 جنيه شهرياً حسب البيانات الواردة في الموازنة.

وتلبية لاشتراطات صندوق النقد، وإعمالاً لقانون المالية العامة الموحد (قانون 6 لسنة 2022)، تضمن مشروع الموازنة الجديدة تفاصيلاً أكبر من الموازنة السابقة عليها حول الهيئات الاقتصادية وميزانياتها وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة. أهم ما تضمنته تلك التفاصيل، عرضاً لقروض الهيئات المضمونة من الخزنة العامة، والتي بلغت قيمتها 5.2 تريليون جنيه تضاف إلى القروض الأساسية للحكومة والمحسوبة في الموازنة. ورغم التحسن في تقديم البيانات الخاصة بالهيئات وعلاقتها بالموازنة الحكومية؛ إلا أن الموازنة العامة للدولة مازالت غير موحدة، والمنهج الذي يتم على أساسه حساب العلاقة بين المالية وبين الهيئات مازال غير واضح بما يكفي لتحقيق الرقابة من جانب البرلمان والمواطنين، أو بما يسمح بفهم دقيق يتيح وضع تصورات لمسارات بديلة ومقترحات لحل الأزمات.

3 «مصر ثبتت أسعار الكهرباء لشرائح الاستهلاك المنخفضة وترفعها للتجاري ما بين 20 و91%»، اقتصاد الشرق (بloomberg)، 4 إبريل 2026،

<https://asharqbusiness.com/economics/126908/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AB%D8%A8%D8%AA-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B9%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%84-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A>

بين الصندوق والمشروعات الكبرى

في الموازنة الجديدة، تستحوذ المخصصات الموجهة إلى سداد أقساط وفوائد الديون المحلية والأجنبية وحدها على 63.9% من النفقات الإجمالية المخططة للسنة المالية القادم بقيمة 5.2 تريليون جنيه، وبالتالي تقل المساحة المتاحة للإنفاق على كل شيء يمس حياة المواطنين ويساعد على تطوير الاقتصاد. إذ لا يتبقى سوى نحو 36.1% فقط من إجمالي المخصصات لتمويل الأجور والدعم والإنفاق على التعليم والصحة والاستثمارات وشراء السلع.

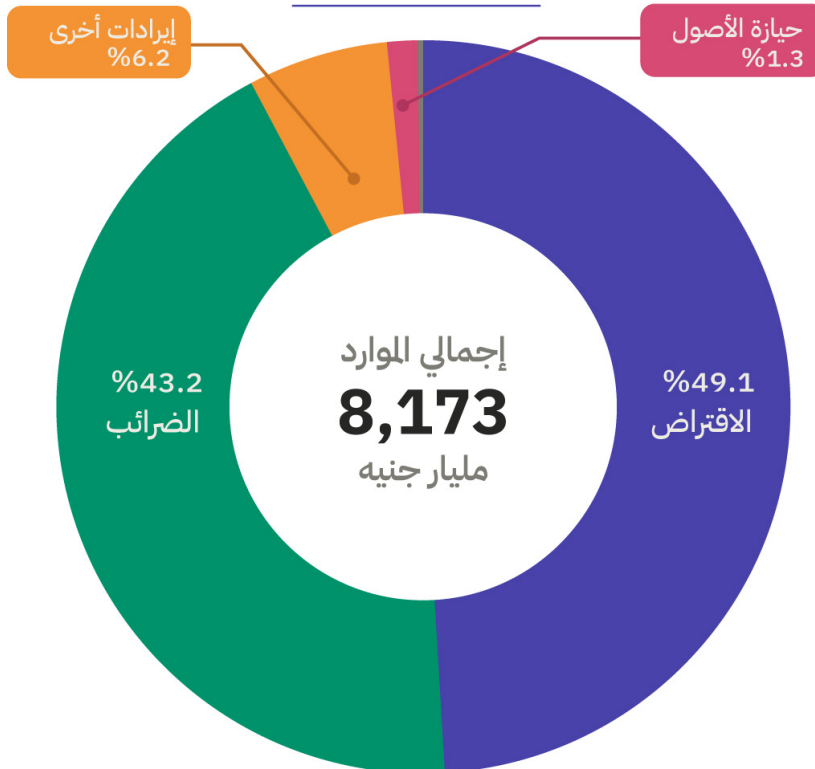
ظل هذا المسار يتصاعد على مدى السنوات العشر الماضية، حيث كانت مخصصات سداد الأقساط والفوائد تمثل نحو 44.8% من إجمالي النفقات الحكومية في موازنة سنة 2017/2016 وزاد نصيبها منذ ذلك الحين بنحو 20%.

ارتبطت هذه الزيادة بعدة عوامل، على رأسها التوسع الكبير في الاقتراض الخارجي خاصة بعد توقيع اتفاقية القرض الأول مع صندوق النقد الدولي، التي يمر عليها عشر سنوات في السنة المالية الجديدة. شهد هذا العقد سلسلة من اتفاقات التمويل المشروطة مع الصندوق، ارتبطت بخفض قيمة العملة المحلية، وتطبيق سياسات تقشفية قلصت الإنفاق على العديد من البنود المتعلقة بالحماية الاجتماعية. نتيجة لهذا، شهد هذا العقد موجات متتالية من ارتفاع التضخم، تشدد الصندوق في ضرورة مواجهتها برفع أسعار الفائدة، مما ترتب عليه تفاقم تكلفة الديون الحكومية. وساهمت كل هذه العوامل في هذا الوضع المتأزم الذي تعكسه الموازنة.

ورغم إعلان الحكومة اتجاهها لتخفيض الدين، فإن الموازنة الجديدة تعتمد على زيادة الاقتراض الخارجي بنسبة 48.5% مقارنة بسابقتها، لتبلغ قيمة الموارد المخطط اقتراضها دولياً حوالي 594.6 مليار جنيه (ما يعادل 11.2 مليار دولار، مقابل 8 مليارات في السنة المالية السارية حتى نهاية يونيو 2026).

إجمالي موارد موازنة 2027/2026

موارد الموازنة (مليار جنيه)



المصدر: البيان التحليلي لموازنة 2027/2026، وزارة المالية

ويوضح البيان المالي لموازنة 2026/2027 أن الاقتراض هو «المصدر الرئيسي لتمويل العجز الكلي للموازنة، وكذلك تمويل أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة». وبلغ العجز الكلي للموازنة الجديدة حوالي 1.2 تريليون جنيه، أما سداد القروض فيقدر بنحو 2.8 تريليون جنيه.

تربط الحكومة المصرية توسعها في الاقتراض بثلاثة أسباب أساسية: سد العجز بين إيراداتها ومصروفاتها، وسداد أقساط الديون المحلية والخارجية، وتمويل أو ضمان قروض داخلية وخارجية لمشروعات مرتفعة التكلفة، لا يتسم معظمها بكونه ضرورياً أو ملحقاً، وكثير منها لا يساهم في توليد الدخل أو تقليص النفقات المستقبلية ولا في توفير خدمات أساسية لعموم المواطنين، كما ظهر في العديد من المشروعات مثل العاصمة الإدارية والقطار السريع والمونوريل وغيرهم.

ولا تحظى العديد من المشروعات بدراسات جدوى قبل التنفيذ، الأمر الذي يؤدي إلى شبهة إهدار المال العام. وتكون بعض تلك المشروعات غير المدروسة ممولة بقروض، أو تنفيذها هيئات عامة مضمونة بضمانات حكومية، بحسب ما جاء في تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الحساب الختامي لموازنة 2024/2025 والذي أقره البرلمان في مايو 2026. وقال التقرير إن غياب التخطيط وضعف الدراسات المسبقة وعدم دقة تحديد الاحتياجات، عوامل ساهمت في إهدار مليارات الجنيهات بمشروعات مجمدة لم تتم الاستفادة منها. كما أشار إلى عجز عدد من الجهات الحكومية التي لا تشملها الموازنة العامة عن سداد بعض القروض، فتتحمل الموازنة سدادها بدلاً منها.⁴

وفي هذا الخصوص استحدث البيان المالي للموازنة الجديدة قسماً يوضح القروض والتسهيلات التي تحصل عليها الهيئات التابعة للدولة ولا تظهر في الموازنة العامة، ويشكل سدادها التزاماً على الحكومة، أي أنها بضمان وزارة المالية. وتحصل هيئة البترول على النصيب الأكبر من تلك التسهيلات والقروض المضمونة من الخزانة العامة، تليها الهيئة القومية للأنفاق، ثم هيئة المجتمعات العمرانية، فشركات الكهرباء، ثم هيئة السكك الحديدية. وقد بلغت قيمتها مجتمعة في سبتمبر الماضي نحو 5.2 تريليون جنيه، تمثل 25% من الناتج المحلي.

وقرر مجلس الوزراء وضع سقف سنوي للضمانات الحكومية، على أن يوجه الجزء الأكبر منها لقطاع الطاقة لأهميته الاستراتيجية، وأن تستخدم فقط لتمويل «مشروعات هامة واستراتيجية وذات جدوى، مع التأكيد على قدرة المقترض على خدمة هذا الدين من موارده الذاتية».

ويوجه الجزء الأكبر من الديون الجديدة التي تخطط الدولة لاقتراضها في السنة المالية المقبلة إلى سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية السابقة، بنسبة 68%، وزيادة 10% عن الموازنة الحالية.

ويقدر البيان المالي أن يبلغ دين أجهزة الموازنة 78.1% من الناتج المحلي، بينما يصل دين الحكومة العامة الذي يشمل الهيئات الاقتصادية التابعة للدولة إلى 89.5% من الناتج في السنة المالية الجديدة. لكن الدين العام الذي تضمنه الدولة يتجاوز هذه النسب التي يقتصر عليها حديث الحكومة، إذ يشمل ديوناً أخرى غير متضمنة في هذه الفئات، على رأسها القروض الخارجية للبنك المركزي التي توسع فيها في السنوات الأخيرة، وبلغت نحو 37.2 مليار دولار، والتي ترفع الدين العام إلى 97% من الناتج المحلي.

4 تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب عن الحساب الختامي لموازنة الدولة في السنة المالية 2024/2025.

الفوائد تحاصر الموازنة

استمرت مدفوعات فوائد الديون المحلية والخارجية في استنزاف الموارد، فقد ابتلعت وحدها نصف المصروفات الحكومية الموجهة لكل مجالات الإنفاق (وذلك بعد استبعاد مخصصات سداد أقساط القروض). ورغم أن الأرقام المقدمة من الحكومة تشير إلى تراجع متوقع لنصيب الفوائد من الناتج المحلي الإجمالي لمصر في الموازنة الجديدة ليصل إلى 9.8% مقابل 11.2% في السنة المالية المشوكة على الانتهاء، نتيجة خفض متوسط سعر الفائدة المقدر للسنة المالية الجديدة، فإنه ظل مع ذلك متفوقاً على نصيب كل من الأجور والدعم والتعليم والصحة -مجتمعين- من الناتج.

وتمثل فوائد الديون المحلية والأجنبية في السنة المالية المقبلة بحسب الأرقام المبدئية المخططة حوالي 60% من الإيرادات العامة المنتظر تحصيلها، والمقدرة بنحو 4.05 تريليون جنيه.

ولعب تخفيض سعر صرف العملة المتكرر في الأعوام الماضية دوراً في تزايد عبء فوائد الديون الخارجية، لكن سعر الفائدة البنكية كان له الدور الأكبر في ارتفاع تكلفة الفوائد في الجمل، لأن الجزء الأكبر منها فوائد للديون المحلية.

ويعتبر رفع سعر الفائدة من الأدوات التقليدية المستخدمة لمواجهة التضخم، لذلك رفع البنك المركزي السعر أكثر من مرة خلال عامي 2023 و2024، قبل أن يبدأ تخفيضه بداية من إبريل 2025 مع اتجاه معدل زيادة أسعار المستهلكين إلى التراجع، لتتخفف الفائدة من مستوياتها بالغة الارتفاع التي وصلت لها في العامين السابقين. ويشدد صندوق النقد الدولي في توصياته ومتابعاته لبرامجه مع مصر على أهمية هذه السياسة لمحاربة التضخم. غير أن النظر إلى أوضاع الاقتصاد المصري يثبت محدودية تأثير سعر الفائدة على التضخم، مقابل الأثر البالغ على مالية الدولة وتزايد ديونها العامة، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التضخم في نهاية الأمر.

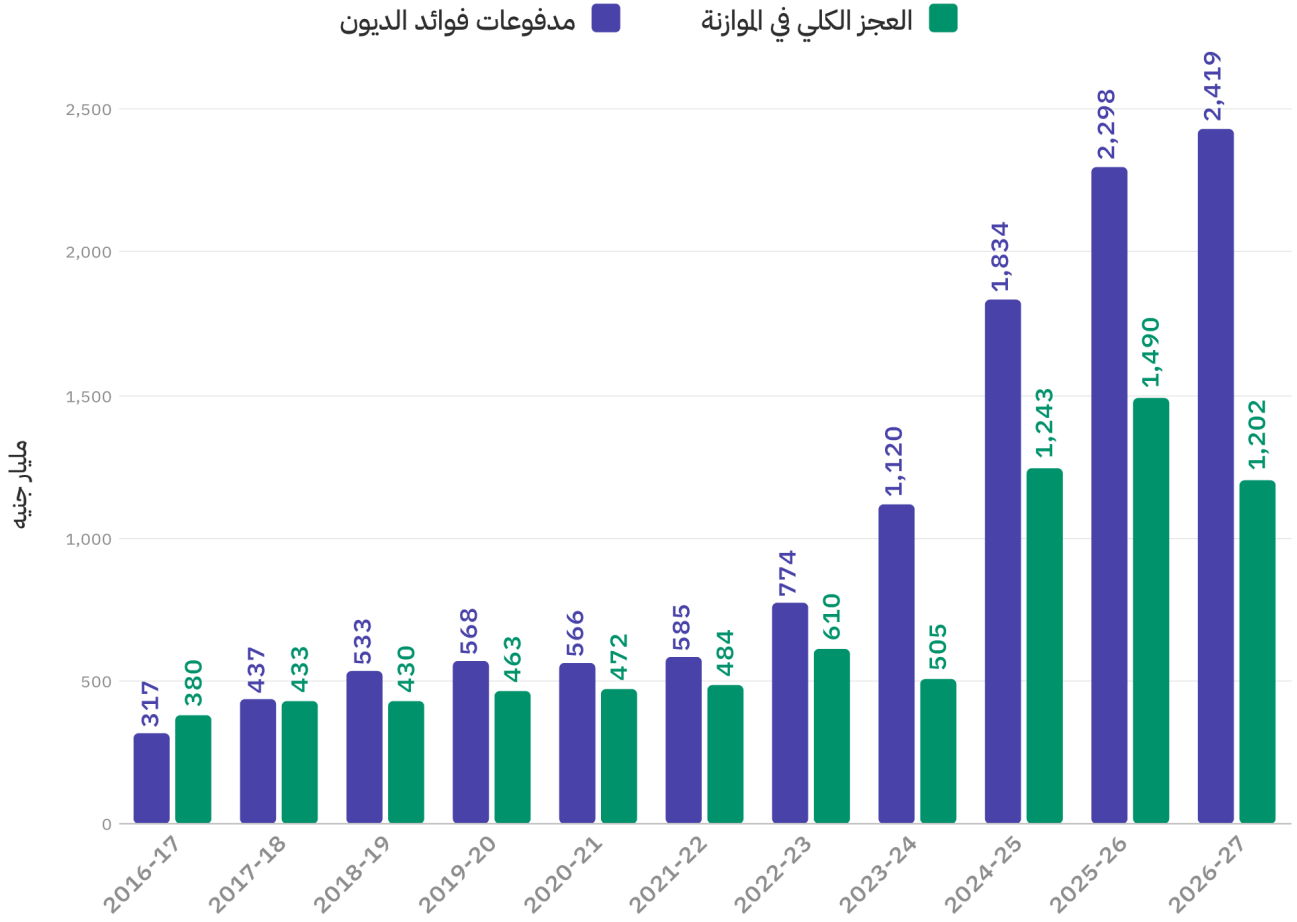
بهذا صارت الدولة أكبر مقترض من الجهاز المصرفي المصري من خلال بيع السندات وأذون الخزانة. وبلغت نسبة الاقتراض عن طريق الأوراق المالية الحكومية وحدها 53% من الائتمان المحلي في نهاية ديسمبر 2025، بينما كان نصيب القطاع الخاص حوالي 20% وقطاع الأعمال العام 3% والقطاع العائلي 8.7%⁵.

وتستهدف وزارة المالية خلال السنة المالية 2027/2026 جمع نحو 3.4 تريليون جنيه عبر إصدارات الديون المحلية (والتي تشمل بيع أوراق مالية للمصريين والأجانب). ويمثل هذا الوضع عبئاً على الاقتصاد أيضاً وليس فقط على مالية الدولة، نظراً للأرباح السهلة والمتزايدة التي صارت تجنيها البنوك من إقراض الدولة، وتفضيلها لهذا المسار الآمن بدلا من تحمل مخاطر إقراض القطاعات الإنتاجية.

ومن جهة أخرى يعتبر سعر الفائدة المرتفع عنصر جذب مهم لتدفقات النقد الأجنبي التي تدخل السوق المصري في شكل استثمارات في أوراق الدين المحلي، والمعروفة بالأموال الساخنة. صارت تلك «الاستثمارات» ركيزة تستند إليها الحكومة للحصول على العملة الصعبة، رغم خطورتها على الاقتصاد نتيجة خروجها السريع من السوق عند حدوث أي أزمة، وهو ما تكرر عدة مرات في السنوات الأخيرة، كان آخرها خلال الحرب على إيران؛ مما أدى إلى تراجع سعر صرف الجنيه.

5 النشرة الإحصائية الشهرية، فبراير 2026، البنك المركزي المصري، <https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/economic-reports/monthly-statistical-bulletin>

تطور العلاقة بين عجز الموازنة وفوائد الديون



المصدر: البيان التحليلي للموازنة في السنوات من 2016/2017 إلى 2027/2026، وزارة المالية

ومن المثير للقلق أن العجز الكلي في الموازنة، الذي يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات، والذي يحوز الاهتمام دائماً عند الحديث عن التوازنات المالية، صار لا يتجاوز نصف مدفوعات الفوائد على الديون. فتقدر الموازنة الجديدة العجز بحوالي 1.2 تريليون جنيه، بنسبة 4.9% من الناتج المحلي (يرتفع إلى 5.7% بحسابات موازنة الحكومة العامة التي تضم الهيئات الاقتصادية التابعة للدولة)، بينما وصلت الفوائد إلى 2.4 تريليون جنيه، بنسبة 9.8% من الناتج، بما يوضح دور خدمة الديون في تغذية العجز. وبالتالي فإن اللجوء إلى الاقتراض - الذي يُبرر دائماً بأنه وسيلة لسد العجز- زاد حتى تجاوزت فوائده وحدها قيمة العجز.

أما عند استبعاد الفوائد، فإن الموازنة ستحقق ما يسمى بالفائض الأولي بنسبة 5%، وهو ما تصوره الحكومة باعتباره إنجازاً كونها قادرة على تحقيق فائض إذا ما «اختفت» مشكلة الديون. ويهتم صندوق النقد كثيراً بتحقيق هذا الفائض المحاسبي. بينما تستمر على أرض الواقع معدلات الاقتراض وخدمة الدين في الارتفاع، فيزيد العجز المالي وتقل المساحة المتاحة للإنفاق الفعلي، الأمر الذي يجعل هذا الفائض المتصور بلا جدوى عملية (خاصة مع تصاعد كلفة الفوائد)، لأن تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان تطلب فائضاً مالياً فعلياً، وهو ما يمكن تحقيقه بطرق مختلفة ليس من بينها «تسوية الدفاتر».

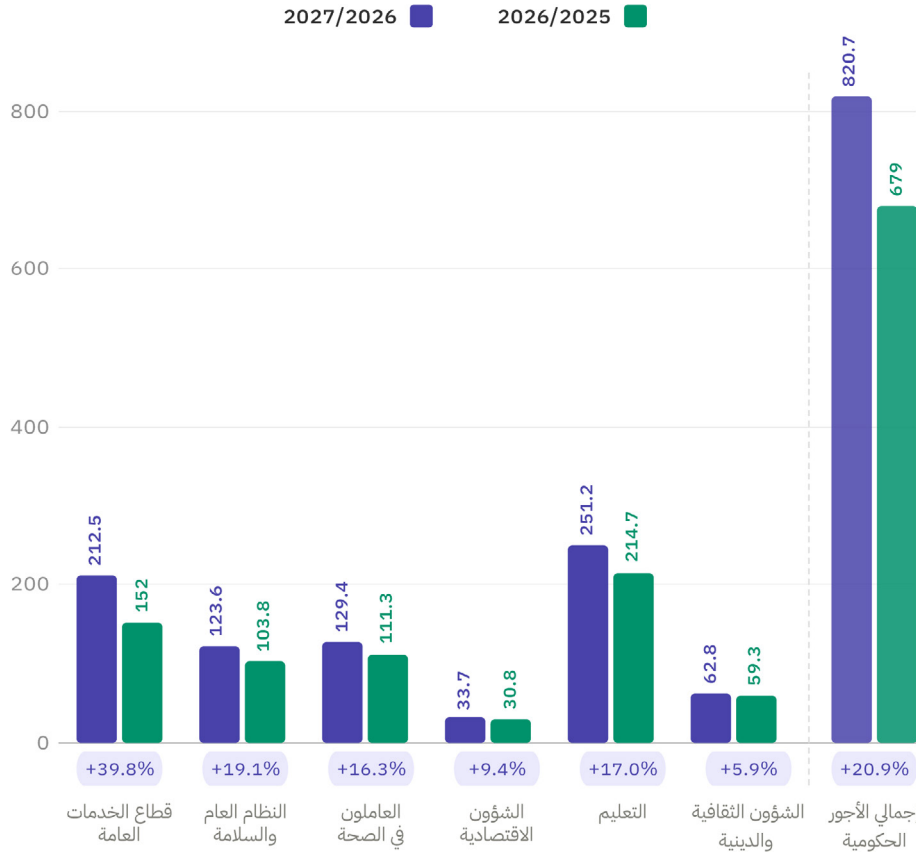
رُبع الأجور لكبار الموظفين

يغطي قطاع الخدمات العامة خلال السنوات الماضية بإيلائه الأولوية في المصروفات حسب التقسيم الوظيفي للموازنة، لكنه زاد بنسبة كبيرة في الموازنة الجديدة مقارنة بالحالية، ووصلت قيمة مخصصاته إلى ثلاثة تريليون جنيه، مستحوذاً وحده على 58% من «المصروفات» (التي يندرج تحتها كل الإنفاق العام باستثناء أقساط الديون). وبينما زادت المصروفات كلها بنسبة 13%، فإن بند الخدمات العامة وحده زادت مخصصاته بنحو 40% عن مشروع موازنة السنة الحالية.

ويشمل قطاع الخدمات العامة نفقات مجلسي النواب والشيوخ، ورئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس الوزراء، والمجالس التخصصية، ودواوين عموم المحافظات، والجهاز المركزي للمحاسبات، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية ومصالحها، بما فيها قسم الدين العام في الوزارة، والذي يعد المسؤول الأول عن تضخم نفقات هذا البند لأنه يضم مدفوعات فوائد الديون البالغة 2.4 تريليون جنيه. ويظل لهذا القطاع أولوية متقدمة في الإنفاق حتى بعد استبعاد فوائد الديون، حيث تبلغ نفقاته 607 مليار جنيه. وبذلك تكون المصروفات المرتبطة بكبار موظفي الدولة والمجالس التشريعية أكبر من مخصصات الإنفاق على التعليم وتلك الموجهة لقطاع الصحة، ولا يفوقها في النفقات إلا بند الحماية الاجتماعية.

توزيع الأجور الحكومية على القطاعات

مقارنة بين موازنة 2026/2025 و 2027/2026 — بالليار جنيه



الصدر: البيان التطليلي لموازنة عامي 2016/2017 و 2027/2026، وزارة للتالية

6 يتم تبويب الموازنة بمصروفاتها وإيراداتها وفقاً لثلاثة أنواع من التقسيم: التقسيم الاقتصادي، والتقسيم الوظيفي والتقسيم الإداري. فتتقسم النفقات مثلاً حسب التقسيم الاقتصادي إلى بنود الأجور والدعم والمشتريات وفوائد الديون والاستثمارات؛ أما بحسب التقسيم الوظيفي فتتصنف النفقات حسب القطاعات التي تخدمها، وبالتالي تقسم إلى خدمات عامة وصحة وتعليم وثقافة وشؤون اقتصادية وتجارية وإسكان ونظام عام وحماية اجتماعية. أما التصنيف الإداري فيوضح توزيع النفقات بين المحافظات والجهات الإدارية.

ماذا لو وجهت مليارات المونوريل للتعليم أو الصحة؟

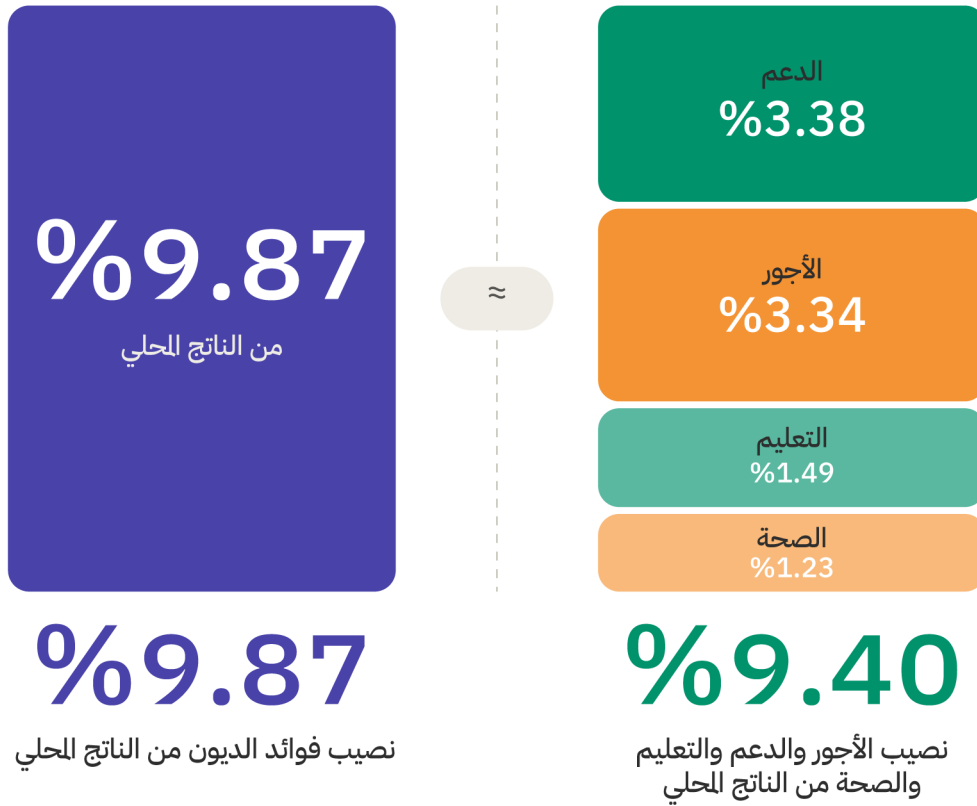
من المخطط أن تزيد مخصصات التعليم في الموازنة الجديدة بنسبة 16.6% مقارنة بموازنة السنة التي تنتهي في نهاية يونيو 2026 لتبلغ 367.3 مليار جنيه. لكن نصيب التعليم (قبل الجامعي والجامعي) من الناتج المحلي الإجمالي استمر في التراجع ليبلغ 1.49%، ما يجعله لا يتجاوز ربع الالتزام الدستوري الخاص بالإنفاق على التعليم المقرر بـ6%، يفترض أن يوجه 4% منها للإنفاق على التعليم في المدارس و2% للإنفاق على الجامعات والمعاهد.

كما يزيد الإنفاق على الصحة بنحو 22.7% ليبلغ نحو 302 مليار جنيه في الموازنة الجديدة، فقط ليحافظ على نسبته المنخفضة من الناتج المحلي الإجمالي البالغة 1.2%، والتي تقل عن نصف النسبة التي حددها الدستور لهذا الغرض.

ويلزم الدستور المصري الصادر عام 2014 الحكومة بزيادة نسبة الإنفاق على التعليم والصحة لتصل إلى نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به، ليصير هذا استحقاقاً دستورياً لا بد من تنفيذه، وبموجبه يحصل التعليم الجامعي وقبل الجامعي على 6% من الناتج المحلي، والصحة على 3%. ولكن ما حدث خلال تلك الفترة هو العكس، فقد اتخذت تلك المخصصات اتجاهها نزولياً على مدار السنوات.

نصيب الفوائد من الناتج مقابل الأجور، التعليم والصحة

موازنة 2027/2026



فوائد الديون وحدها تعادل مجموع الإنفاق على الأجور والدعم والتعليم والصحة

المصدر: البيان التحليلي لموازنة 2027/2026، وزارة المالية

وعلى خلاف هذا الواقع، تضمن البيان المالي لموازنة السنة المالية الجديدة - كالمعتاد كل عام - تأكيداً على أن الحكومة التزمت بالنسب الدستورية المشار إليها، بينما يتعارض هذا التأكيد مع الأرقام الرسمية الواردة في وثيقة الموازنة بخصوص التعليم والصحة. وتضمن شرح وزير المالية في العام الماضي لاتجاهات موازنة 2026/2025 أمام البرلمان - لأول مرة - توضيحاً لهذا التناقض، بأن الفارق بين المبالغ المخصصة للإنفاق على البندين وبين النسبة الدستورية، يُستكمل بشكل رئيسي من توزيع أنصبة من فوائد الديون الحكومية على كل بند من بنود الإنفاق، بحيث تتحمل موازنة التعليم نصيباً من فوائد الديون (لا يتعلق بالإنفاق على التعليم)، وتتحمل موازنة الصحة نصيباً آخر يتناسب مع حجم مخصصاتها. لكن وزير المالية لم يبرر سبب حساب المسألة بهذه الطريقة وتحميل قطاع بأعباء ديون لم يستفد بها وقد وُجّهت لقطاعات أخرى، إلا إذا كان الغرض هو فقط إظهار التزام الدولة صورياً بالمخصص الدستوري دون الالتزام حقيقي به.

ونبهت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى هذه الطريقة التي تتبعها الحكومة لتحقيق الالتزام الصوري بالنسب الدستورية في أكثر من دراسة وورقة بحثية خلال السنوات التالية لعام 2016، الذي كان يفترض أن يبدأ فيه الالتزام بتلك النسب.⁹

هذا الانخفاض المستمر في نسب الإنفاق على التعليم والصحة، رغم أهميتهما القصوى لضمان الحقوق الأساسية للمواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية، لا ينبع من نقص في الموارد المطلوبة بل من سوء تخصيص الموارد وتجاهل الأولويات. ويمكن الاستدلال على ذلك من تصريحات وزير النقل، التي دافع فيها عن مشروع المونوريل في مواجهة الانتقادات التي وجهت له باعتباره مشروع مكلف غير ذي أولوية ويخدم فئات محدودة من المواطنين، حيث قال الوزير إنه تكلف 2.8 مليار دولار فقط وأنه مفيد ويخدم الأغنياء والفقراء.¹⁰

وبصرف النظر عن التقديرات التي تشير إلى أن التكلفة الحقيقية للمونوريل تقترب من ضعف الرقم المذكور، فإن المبلغ الذي ذكره الوزير ووجه لمشروع لا يلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتعادل قيمته بسعر الصرف الحالي حوالي 149 مليار جنيه، وهو مبلغ يقرب من نصف ميزانية الصحة ونحو 40% من ميزانية التعليم، وإذا وجهه صانع القرار لهذه المجالات فسيخدم آلاف المستفيدين ويكون أقرب إلى تحقيق التنمية المستدامة.

9 «خطط الحكومة لعام 2020-2021 خالية من الكورونا»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مايو 2020، https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/no_corona_in_the_budget_2021-2020.pdf

10 «تصريحات حكومية تناقض بيانات شركة المقاولون العرب الحكومية»، منصة متصدقش الإخبارية، 21 مايو 2026، <https://www.facebook.com/photo?fbid=1312255524428662&set=a.103872331933660>

تخفيض الدعم يزيد الفقر فهل يحسن المالية؟

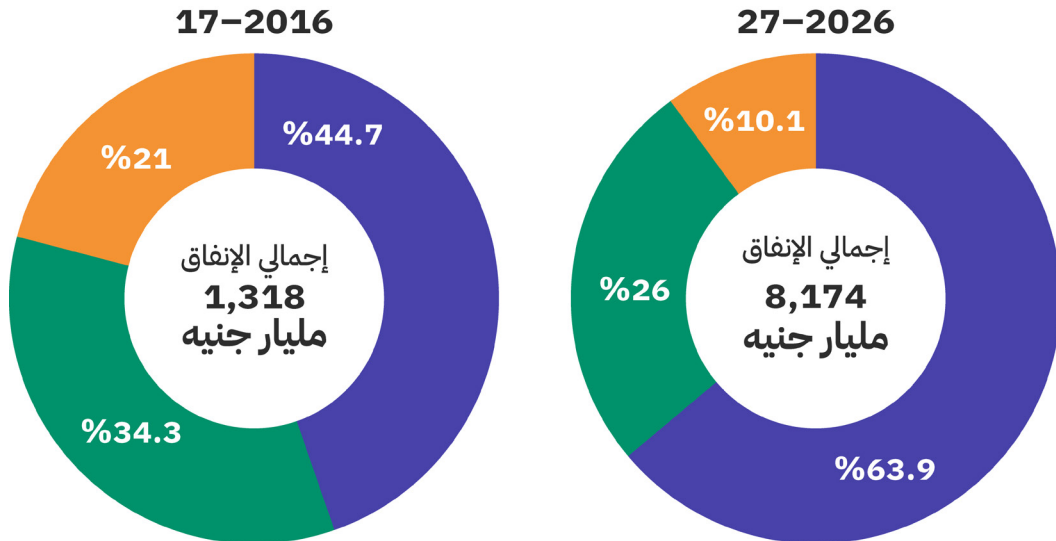
تعترم الحكومة زيادة مخصصات بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة الجديدة بنحو 12% لتبلغ قيمتها 832.3 مليار جنيه، وتقترب نسبة الزيادة هذه من معدل التضخم، وهو ما يعني أن الإنفاق الحقيقي على هذا البند يظل في نفس مستواه في الموازنة السارية.

أما فيما يخص أولويات الإنفاق فإن نصيب الدعم من مجمل النفقات العامة يستكمل مساره النزولي المستمر على مدار السنوات العشر الماضية منذ موازنة 2016/2017، التي شهدت اتفاقية القرض الأولى مع صندوق النقد الدولي، وحتى موازنة 2026/2027. فقد اختارت الحكومة بالإنفاق مع الصندوق أن تخفض نصيب الدعم من الإنفاق العام. لذلك انخفض نصيبه من النفقات خلال هذه الفترة إلى نصف ما كان عليه قبل 10 سنوات.

ويعتبر صندوق النقد الإنفاق على الدعم أحد صور عدم الرشادة الاقتصادية، خاصة دعم الطاقة. وتضمن شروط اتفاقيات التمويل التي يعقدها مع مصر ضرورة تخفيضه والتخلص من بعض صوره، بما يحقق التوازن المالي المنشود. لكن تقلص الدعم من 21% إلى 10% من مجمل الإنفاق العام، بكل ما رتبته من تدهور في مستويات معيشة السكان وزيادة في معدلات التضخم، لا يشير إلى تحقق التوازن المالي في نهاية المطاف؛ إذ ارتفعت خلال نفس الفترة نسبة مدفوعات أقساط وفوائد الديون العامة من نحو 45% من إجمالي الإنفاق إلى 64%. وبالتالي فإن ما تم توفيره من الدعم، أنفق أكثر من منه بكثير في خدمة الديون، ليخلق خللاً مالياً أكبر.

الإنفاق على الدعم وعلى خدمة الديون في عشر سنوات

■ الدعم ■ النفقات الأخرى ■ خدمة الديون



المصدر: البيان التحليلي للموازنة المصرية 2027/2026 و2016/2017، وزارة المالية

من المستفيدون من الدعم؟

يُخصّص ثلث نفقات بند الدعم على الأقل لمجالات بعيدة عن الحماية الاجتماعية، فتوجّه 20% من ميزانية الدعم إلى سداد مديونيات الحكومة لدى صناديق التأمينات الاجتماعية بقيمة 169.2 مليار جنيه. كما تحصل الشركات الكبرى على دعم من الحكومة يبلغ 25.9 مليار جنيه تحت بند دعم الأنشطة الصناعية والزراعية، ويمثّل بالأساس في دعم الموازنة لفائدة القروض المقدمة لبعض الأنشطة الإنتاجية، ودعم قروض القطاع السياحي ودعم الضريبة العقارية للمصانع، كما يوضح البيان المالي للموازنة. يُضاف إلى هذه البنود تنشيط الصادرات الذي يستحوذ على دعم بقيمة 48 مليار جنيه.

ولا يوزع الدعم على عموم المنتجين بشكل متوازن حيث تحصل الشركات الكبرى وكبار المنتجين على النصيب الأكبر من دعم الأنشطة الصناعية والزراعية والتصدير، بينما يخصص لدعم المزارعين على سبيل المثال مبلغ لا يتجاوز مليار جنيه. ويقدم بالأساس لدعم فائدة قروض البنك الزراعي المصري التي توجه لقطاعات واسعة من صغار المزارعين.

أما دعم الوقود بأنواعه، والذي تستفيد الصناعة بنسبة كبيرة منه أيضاً، نُخفّضت مخصصاته بنحو 79% لتبلغ 15 مليار جنيه في الموازنة الجديدة، وذلك بعد تقليص قيمته بأكثر من النصف في الموازنة الحالية. وفي إطار البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، تسعى الحكومة للتخلص من دعم الوقود وتحرير أسعاره، وهو ما أدى لرفع أسعار المنتجات البترولية أكثر من مرة خلال السنوات الأخيرة، كان آخرها في مارس الماضي حيث زادت أسعار الوقود والغاز والبوتاجاز بنسب تراوحت بين 14 و30 بالمئة، وبرت الحكومة هذا القرار بأزمة الطاقة والتوترات الإقليمية.

وتقدر الحكومة سعر برمبيل البترول في الموازنة الجديدة بـ 75 دولاراً بينما قفز سعره فعلياً فوق الـ 100 دولار نتيجة للحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران والتوترات في مضيق هرمز، التي أثرت على إمدادات الطاقة العالمية، وما زال السعر يدور حول هذه الحدود حالياً. حدثت هذه التطورات قبل أن تبدأ الحكومة في الإعلان عن بيانات الموازنة مما يطرح تساؤلات حول دقة الاقتراضات التي بنيت عليها الخطة المالية للدولة، بما فيها الخفض الكبير في مخصصات الدعم.

يثير هذا الخفض الكبير في دعم الوقود مخاوف حول نوايا الحكومة في رفع أسعاره مجدداً وبشكل كبير. وهو ما يساهم في حدوث صدمة تضخمية لا يتحملها المواطنون، في ظل الوضع المش الذي يندر أصلاً بتصاعد معدلات زيادة أسعار المستهلكين.

وعلى عكس المنتجات البترولية، استمر دعم الكهرباء في الارتفاع في الموازنة الجديدة ليصل إلى 104 مليار جنيه، بزيادة 39% عن السنة المالية الجارية، وهو الاتجاه الذي تنامي في العامين الماضيين بعد ما كانت مخصصاته لا تتجاوز 2.4 مليار في موازنة 2023/2024. وذلك على الرغم من الزيادات المستمرة في أسعار بيع الكهرباء للمستخدمين خلال تلك الفترة، في الوقت الذي تستفيد فيه المصانع بنسبة كبيرة من الكهرباء المدعمة. وترتبط الحكومة هذه الزيادة في المخصصات بالارتفاع الذي شهدته تكلفة إنتاج الكهرباء بعد أن بدأت تلجأ إلى استيراد الغاز بشكل متزايد، عقب تراجع إنتاجه محلياً.

من ناحية أخرى، يزيد دعم السلع التموينية (الدعم السلمي) بنحو 11% في الموازنة الجديدة ليلبغ 178.3 مليار جنيه، وينقسم إلى 142.3 مليار دعماً لرغيف الخبز و36 مليار توجه إلى البطاقات التموينية التي يقول البيان المالي إن 60.8 مليون مواطن يستفيدون منها. ويحصل كل فرد مقيد على البطاقة على سلع بقيمة 50 جنيهاً شهرياً بحد أقصى 4 أفراد، وأي فرد إضافي يحصل على ما قيمته 25 جنيهاً شهرياً.

أما الدعم النقدي المخصص للأسر الأكثر فقراً، والمندرجة تحت برنامجي الضمان الاجتماعي «تكافل» و«كرامة»، فقد زاد الإنفاق عليه بنسبة 2% فقط في الموازنة الجديدة، ليصل إلى 55.2 مليار جنيه. رغم أن متوسط المعدل الرسمي لزيادة أسعار المستهلكين بلغ نحو 11.3% خلال العشرة أشهر الأولى من السنة المالية الجارية. ويستفيد من هذا الدعم 4.7 مليون أسرة حسب البيان المالي للموازنة الجديدة، بتراجع 500 ألف أسرة عن الرقم المشار إليه في الموازنة السارية. وتبدأ معاشات تكافل بمبلغ 584 جنيهاً شهرياً للأسرة المستحقة للمعاش وتعول ثلاثة أبناء، تضاف إليها مبالغ تتراوح بين 125 جنيهاً و 375 جنيهاً لكل من الأبناء المسجلين في مراحل التعليم المختلفة. أما معاشات كرامة تتراوح بين 648 و 884 جنيهاً شهرياً لعدد من الفئات المستحقة للدعم، وتشمل كبار السن والمعاقين والأرامل والمطلقات والأيتام والنساء ممن تجاوزن سن الخمسين دون زواج.

ولا توجد قاعدة معلنة لزيادة هذه المعاشات، وهي غير مربوطة بمعدل التضخم. كما أنها ظلت دائماً أقل من حد الفقر الرسمي حتى بعد زيادتها أكثر من مرة خلال الأعوام الأخيرة. وكانت قيمة خط الفقر تبلغ 857 جنيهاً شهرياً للفرد في عام 2019/2020، حسب آخر بحث منشور للدخل والإنفاق¹¹، وبلغ متوسط حجم الأسرة في هذا البحث أربعة أفراد، مما يعني أن الأسرة كانت تحتاج في ذلك الوقت إلى 3462 جنيه شهرياً حتى لا تقع تحت خط الفقر. وكان 29.7% من السكان يعيشون تحت خط الفقر في 2020، أي ما يقرب من 30 مليون فرد.

ولم يصدر جهاز الإحصاء تحديثاً لتلك البيانات، رغم أنها يفترض أن تُنشر كل عامين، إلا أنه تبعاً لحسابات المبادرة للتضخم التراكمي خلال تلك الفترة صار خط الفقر يقدر بنحو 8964 جنيهاً للأسرة في الشهر¹². ولا تقترب أنواع الدعم المقدمة سواء سلعية أو نقدية من توفير نصف نصف هذا المبلغ الذي يكفي الاحتياجات الأساسية للأسرة ويبقيها فقط على خط الفقر.

وتعمل الحكومة على وضع «برنامج موحد للحماية الاجتماعية»، بحسب تصريحات مصطفى مدبولي رئيس الوزراء يوم 18 مايو 2026، موضحاً أنه برنامج «نقدي» متكامل مُقسم إلى شرائح وفقاً لدخول المواطنين المستفيدين، وأنه يسمح بتحريك المستفيدين بين الشرائح المختلفة وفق دخولهم وأحوالهم المعيشية، واعتبر أن هذا التطوير يحقق «التوازن بين العدالة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية»¹³. ولأن مشروع الموازنة الجديدة يتضمن الإنفاق المعتاد على الدعم السلمي، فإن التحول الكامل إلى الدعم النقدي لا يبدو خطوة سيتم تطبيقها في هذه الموازنة.

11 بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020/2019.

12 «القليل المتأخر الذي لا يصل للجميع: زيادة الحد الأدنى للأجر لا تقي العاملين من الفقر»، المبادرة المصرية لحقوق الشخصية، 5 إبريل 2026، [https://eipr.org/press/2026-D8%AA%D8%A3%D8%AE%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B5-%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%86%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%B1-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1](https://eipr.org/press/2026-D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85/04/https://eipr.org/press/2026-D8%AA%D8%A3%D8%AE%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B5-%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%86%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%B1-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1)

13 «رئيس الوزراء يتابع مستجدات جهود حوكمة وتحديث منظومة الدعم والحماية الاجتماعية»، الهيئة العامة للاستعلامات، 18 مايو 2026، <https://sis.gov.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>

طرحت الحكومة فكرة التحول الكامل إلى الدعم النقدي قبل عامين، وأوكلت إلى الحوار الوطني مناقشة جدواها من خلال تلقي أفكار ومقترحات بشأنها. وقدمت المبادرة المصرية ورقة موقف توضح فيها أن هذه الخطوة تمثل تهديداً حقيقياً لملايين المصريين الذين تتدهور مستويات معيشتهم تحت ضغط موجات متتالية من ارتفاع الأسعار، بينما يوفر لهم نظام الدعم التمويني حداً أدنى من السلع الأساسية، التي تحميهم من الوقوع تحت خط الجوع (خط الفقر المدقع).¹⁴ لذلك فإن التحول إلى الدعم النقدي بالكامل في ظل التضخم المرتفع سيؤدي إلى تآكل قيمة الدعم، بما يترتب على ذلك من زيادة للفقر واللامساواة. وتؤكد البيانات الرسمية أن دعم الغذاء أدى إلى حماية 3% من المواطنين من النزول تحت خط الفقر في السنة المالية 2020/2019.¹⁵

وفي ظل معدلات الفقر المتزايدة والتضخم المتوقع ارتفاعه بتأثير الأوضاع الإقليمية والعالمية في الفترة المقبلة، فإن الحكومة مطالبة بالجمع بين الدعم النقدي والسعي والتوسع فيهما، مع توفير الموارد المالية من بنود أخرى أقل مساساً بالحقوق الأساسية للمواطنين.

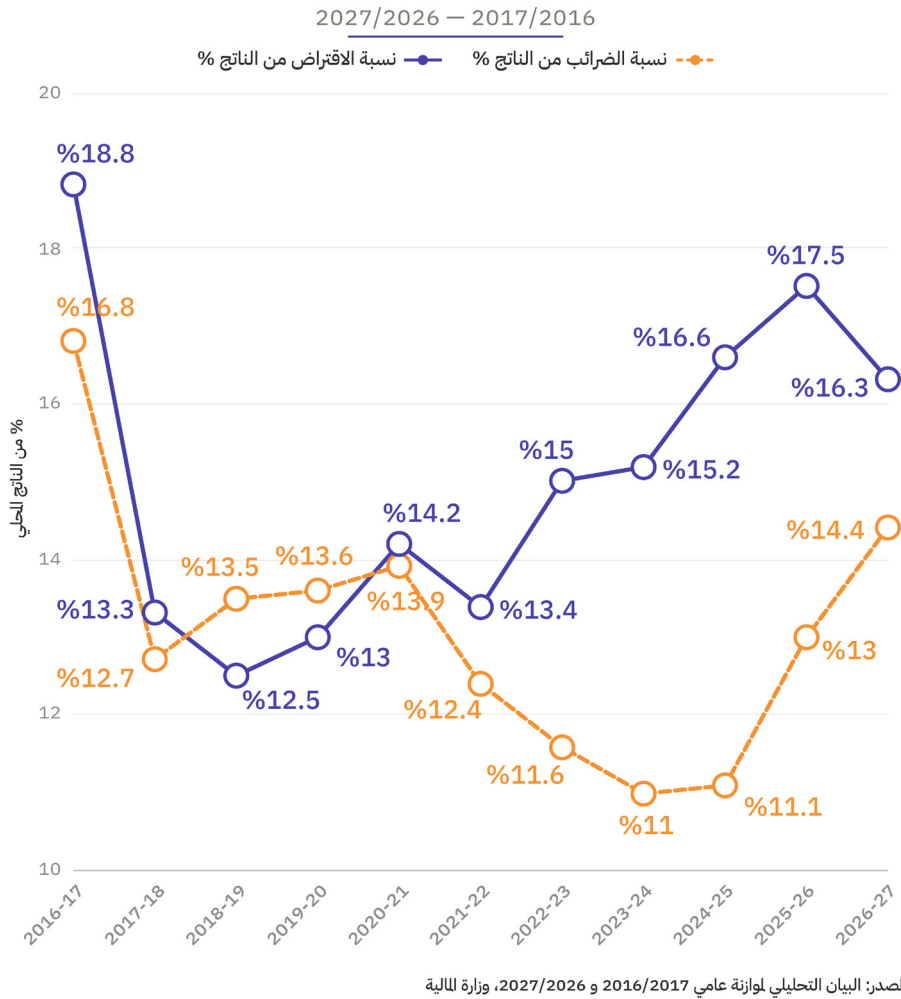
14 «التحول إلى الدعم النقدي الكامل يزيد الفقر ويهدد الأمن الغذائي»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2024، https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/lthwl_l_ldm_lnqdy_yzyd_lfqr_wyhdd_lmn_lgdhyy.pdf

15 بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020/2019.

الضرائب لا تغطي نصف النفقات

تخطط الحكومة لزيادة الحصيلة الضريبية في موازنة السنة المالية المقبلة بنسبة 33%، ومع ذلك فإن الضرائب المتوقعة تغطي فقط نحو 43% من إجمالي النفقات المقدرة في الموازنة الجديدة، تضاف إليها نحو 7.7% من الإيرادات غير الضريبية. بينما تعتمد الحكومة في تغطية 49% من نفقاتها على الاستدانة من الداخل والخارج بقيمة 4 تريليون جنيه، ليتراجع الاعتماد على الاقتراض كمصدر للتمويل بما يقرب من 4% مقارنة بالموازنة السابقة، لكنه يظل المصدر الرئيسي للتمويل في السنة المالية الجديدة.

الضرائب ونسبتها من الناتج مقارنة بالاقتراض



وباستبعاد الصورة الكلية للموارد، فإن الضرائب تمثل 87% مما يسمى في الموازنة بـ «الإيرادات»، وهو الجزء الذي يغطي المصروفات باستبعاد مخصصات سداد القروض. ويعني هذا أن الضرائب يمكنها تغطية نسبة أكبر من النفقات إذا أمكن التخلص من عبء الديون.

كذلك يمكن رؤية أثر فوائد الديون المحلية والأجنبية المتفاقمة في كل جوانب الموازنة، حيث تستحوذ الفوائد على نحو 79.5% من حصيلة الضرائب المتوقعة في السنة المالية الجديدة. ما يعني أن دافعي الضرائب يمولون في الحقيقة أرباح مقرضي الدولة من بنوك وأفراد ومؤسسات، في الداخل والخارج.

يساعد تبني نظام ضريبي أكثر عدالة وكفاءة على تحسين موارد الدولة بشكل يقلل من الحاجة للاستدانة، ويخفف العبء في الوقت

نفسه على قطاعات واسعة من المواطنين. فمن المفترض أن تكون الضرائب المصدر الرئيسي للتمويل في موازنة الدولة، لكن حصيلتها في مصر منخفضة بالنظر إلى حجم الاقتصاد، وبالمقارنة مع الدول المثيلة لها في العالم. وتستهدف الحكومة زيادة نسبة الضرائب من الناتج المحلي إلى 14.4% في السنة المالية الجديدة مقارنة بـ 13% في الموازنة الحالية.

وترجع محدودية الحصيلة الضريبية إلى نوع السياسات الاقتصادية المتبعة، لكنها ترتبط أيضاً بطبيعة تحيزات الدولة وأولوياتها في السياسة المالية. فكما يظهر من وثيقة الموازنة، لا تجمع الدولة الضرائب الكافية والمناسبة من الشركات والأفراد الذين يحققون مكاسب وأرباحاً تقتضي دفع الضرائب نظير استفادتهم بالموارد وتحقيقاً لمقتضيات العدالة، ولا من أصحاب الثروة العقارية التي صارت أكبر مخزن للقيمة في مصر. بينما تلجأ الحكومة إلى التوسع في جمع الضرائب من جيوب الأفراد الذين لا يحققون الأرباح، سواء بشكل مباشر كما في الضريبة على المرتبات، أم بشكل غير مباشر على ما يستهلكونه من سلع وخدمات مثل ضريبة القيمة المضافة، التي تُحصّل بنسب متساوية على استهلاك الجميع بغض النظر عن التفاوت في الدخل والثروات.

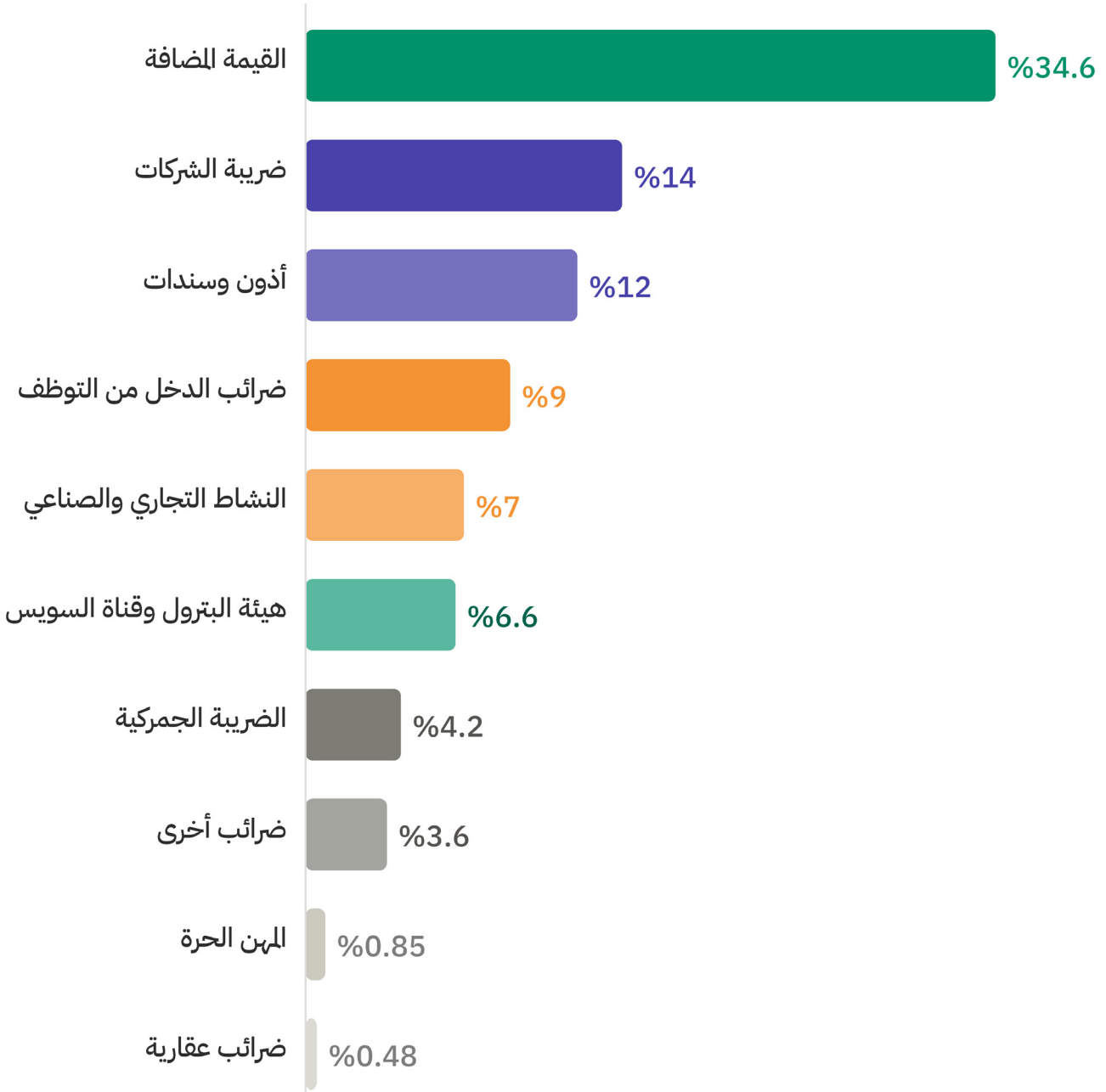
وتساهم ضريبة القيمة المضافة وحدها بنحو 35% من الحصيلة، أما ضريبة المرتبات فنصيبها 9%. وبالتالي، يمول المستهلكون والأفراد العاملون بأجر 44% من إجمالي الحصيلة الضريبية، بينما لا تتجاوز مساهمة الشركات الهادفة للربح نحو 14% من هذه الحصيلة. وعادة ما كانت مساهمة قناة السويس وهيئة البترول (والشريك الأجنبي في امتيازات التنقيب واستخراج النفط والغاز) في الضرائب مساوية تقريباً لضرائب الشركات، لكنها تراجع لتصل إلى 6.6% في الموازنة الجديدة (وكذلك في موازنة السنة المالية الحالية)، نتيجة تأثير إيرادات القناة بالاضطرابات الإقليمية على مدار العامين الماضيين، وتراجع إيرادات هيئة البترول بسبب الانخفاض الكبير في إنتاج مصر من النفط والغاز.

ولا تساهم الضرائب على النشاط التجاري والصناعي بأكثر من 7% من الحصيلة الضريبية، بينما يتضاءل نصيب أصحاب المهن الحرة (من أطباء ومهندسين ومحامين وغيرهم) من الحصيلة الضريبية بشكل لا يتناسب مع حجم نشاطهم ليلعب 0.85% فقط، على الرغم من زيادة هذا البند بنحو 43% في موازنة السنة المالية الجديدة. وتساهم الضرائب على أذون الخزانة والسندات بحوالي 12% من الحصيلة المستهدفة.

أما الضرائب العقارية التي تعتبر إحدى صور ضرائب الثروة، فلا تنتظر منها الحكومة غير 0.5% من إجمالي الحصيلة المقدرة للسنة المالية المقبلة. مع ملاحظة أن تقديراتها رغم ضآلتها، تراجع مقارنة بالموازنة الحالية من 18 مليار إلى 17.25 مليار جنيه في الموازنة الجديدة. وهي أرقام هزيلة في ضوء اتجاه أصحاب الثروات بشكل متزايد إلى استثمار أموالهم في العقارات التي تتضاعف أسعارها عاماً بعد عام، خاصة مع اتجاه الدولة نفسها لتحقيق المكاسب من بيع الأراضي. وتتراوح حصيلة الضرائب العقارية في دول العالم بين 1% إلى 3% من الناتج المحلي،¹⁶ ويعادل 1% من الناتج المحلي لمصر حسب تقديرات السنة المالية الجديدة حوالي 245 مليار جنيه، وهذا على الأقل هو المبلغ الذي يفترض أن تستهدفه الموازنة من الضريبة العقارية والذي يمكن تحقيقه بسهولة بتعديلات في القانون وفي التطبيق الذي يجابي أصحاب الثروات.

16 «أربعة أسباب في محبة الضريبة العقارية ومقترحات لإصلاحها»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2026، https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/rb_sbb_fy_mhb_ldryb_lqry_0.pdf

من يمول الضرائب؟



المصدر: البيان التحليلي لموازنة 2026/2027، وزارة المالية